



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





شبكة المعلومات الجامعية



# شبكة المعلومات الجامعية

## التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

# جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

## قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها  
علي هذه الأفلام قد اعدت دون أية تغيرات



## يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of  
15 – 25c and relative humidity 20-40 %



شبكة المعلومات الجامعية



# بعض الوثائق الأصلية تالفة



شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات  
لم ترد بالأصل

جامعة الإسكندرية  
كلية الآداب  
قسم الفلسفة

## العقد الاجتماعي بين المسلمين والغربيين دراسة تاريخية نقدية مقارنة

بحث مقدم من الباحثة  
مبروكة مصطفى علي غومة  
للحصول على درجة الدكتوراه في الآداب

إشراف  
الأستاذ الدكتور  
عباس محمد حسن سليمان  
أستاذ مساعد الفلسفة الإسلامية وتاريخ العلوم عند العرب  
بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية

رؤوف

7

B ٥٠٩٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ  
وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة الشورى الآية {٣٨}

## الإهداء

إلى شاطئ السلام في ساعة الخوف والأمن وينبوع الحب في الجنة والصبر  
ذاته على تكاليف الحياة. .

إلى من تركع كلمات الحب بجميع لغات العالم في محرابها ..

إلى من تدفعني كالشلال الهادر نحو العلم ..

شكراً واعترافاً ..

وإلى من قال لي كلمة وأنا صغيرة بقيت معي ما بقيت الأنفاس للتحدي  
واعترافاً بكل مجهود بذله من أجلي ..

إلى أمي وروح والدي ..

## المقدمة :

الحمد لله واسع الرحمة وسابغ النعمة ، وصلى الله على نافع الأمة وكاشف الغمة وآله  
أولي العصمة ونوي الحكمة وبعد ؛

لم يتعرض القرآن الكريم لتفاصيل نظام الدولة الإسلامية ولا تفاصيل أساليب الحكم  
في الإسلام ، بل جاء مشتملاً على المبادئ العامة التي تقوم عليها سياسة الحكم الإسلامي،  
وفي الوقت نفسه لم يشتمل على طرق اختيار الحاكم : هل يكون عن طريق الانتخاب، أم  
الوصايا أم بالوراثة؟ وما طبيعة السلطة التي يتمتع بها؟ وبما اشترط العدل، والشورى،  
والمساواة لقوله تعالى : { وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ } سورة النساء : الآية ٥٨ .  
وكما قال أيضاً : { وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } سورة الحجرات : الآية ٩ .  
وقال أيضاً : { وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ } سورة آل عمران الآية ١٥٩ . وأيضاً { وَأْمُرْهُمْ  
شُرَازَ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنْفِقُونَ } سورة الشورى : الآية ٣٨ .

عدا هذه المبادئ فإن القرآن الكريم لم يتحدث عن تفاصيل أخرى ربما لتسع المجال  
أمام أولي الأمر في وضع نظمهم بما يلائم الظروف السياسية التي تناسب ذلك العصر بشرط  
إقامة العدل والشورى والمساواة؛ أما الخلاف فيكم في أن ما يتناسب في ماعصر قد لايناسب  
العصر الذي يليه، ووجه الخلاف عند الفقهاء المسلمين في أن كلاً منهم يشترط شروطاً معينة  
في الخليفة .

والحقيقة أن ثمة دراسات عديدة حول العقد الاجتماعي تهدف إلى بيان الدور الذي  
قام به والمشاكل التي درسها، ومع أننا في دراستنا هذه لا نختلف كثيراً عنهم ؛ إذ ربما  
كانت دراستهم أعم ، إلا أننا قصرنا دراستنا في هذا المقام على الحياة السياسية بعد وفاة  
الرسول ﷺ ؛ أقصد بها الخلافة الرشيدة والدولتين الكبيرتين الأموية والعباسية وبعض  
الفلاسفة الإسلاميين.

أما على الصعيد الغربي فنتناول منهم على سبيل المثال لا الحصر جون لوك، توماس  
هوبز، جان جاك روسو، منطلقين من أن العقد الاجتماعي نشأ في بيئة إسلامية وكان شغل  
رجالها هو وضع قواعد عامة للحكم، حيث نجد أن الإسلام في التشريع للحكم، وضع قواعد  
عامة صالحة لكل زمان ومكان. وهذا هو شأنه في غالب ما جاء به من التشريعات حتى يجد  
الناس فيها متسعاً للاجتهاد والتطبيق ، ولا يضيقوا بها في أي زمان من الأزمان ، الأمر الذي  
جعلها خاتمة لما قبلها من الشرائع. والسؤال الذي يطرح نفسه ما تلك القواعد الصحيحة  
للحكم ؟

وما الشروط الواجب توافرها في الحاكم؟ وهل له حقوق وواجبات اتجاه الرعية؟  
منطلقاً من الرعية منهمكاً في شؤونها الخاصة.

لا بد من شخص يقوم لهم بشؤونهم العامة مما لا غنى لهم عنها في حياتهم ، وهؤلاء هم أولو الأمر ، والسؤال الذي يطرح نفسه ما دام أنه لا فرق بين المسلمين ، ولا فرق بين شخص وآخر ، ولا بين شعب وشعب ، ولا ميزة لعربي على الأعجمي ، ولا للأعجمي على العربي إلا بالقوى ، والناس يتفاضلون فيما بينهم بأعمالهم لا بأنسابهم ، فلماذا اشترط أن يكون قرشياً أو من آل البيت ؟ وتكمن أهمية الموضوع في كونه عقد مقارنة وبحث وتتقيب عن الجامع المشترك بينهما ، ونعني بهما العقد الاجتماعي عند المسلمين وأقرانهم من الفلاسفة الغربيين ، والهدف من ذلك توضيح أن المفكرين المسلمين ليسوا رواد الأخلاق والفكر الديني فحسب ، وإنما أيضاً هم رواد الفكر السياسي والنظم السياسية أيضاً ، كما أنهم ليسوا ورثة الفكر اليوناني وحده ، بل الكتاب والسنة أيضاً . ومن أجل تنظيم الدولة اعتمدوا على ثلاثة مبادئ هي العدل والمساواة والشورى من خلال العلاقة الحسنة بين الرعية والحاكم . ويمثل لنا أيضاً خصوبة الممارسة السياسية في الإسلام بالرغم من اختلاف أساليب الخبرة السياسية في الإدارة والحكم ، ففي الأولى مركزية الحكم من العصر النبوي إلى عهد الخلفاء الراشدين حيث يتولى كل خليفة في عهده تعيين حكام الأقاليم وحدود الممارسة واللوائح الخاصة بها ، ثم المرحلة الثانية يتحول فيه الحكم إلى ملك عضود ، وهي مسألة التوريث من الأب إلى الابن ، ثم نبين نظرة الفلاسفة إلى العقد موضحين وجهة نظرهم بأن الإنسان اجتماعي بطبعه ، وأنه لكي تتحول الجماعة إلى دولة لا بد لها من عامل يجمع بينها وهو الاجتماع ، والاجتماع يترتب عليه اختلاف الطباع ، الأمر الذي يستوجب ظهور شخص من بين الجموع تعقد له الولاية ليحكم بينهم وفق شروط . كل ذلك يتبين من خلال وجهة نظر الفلاسفة المسلمين أما على الصعيد الغربي محاولين إيجاد الإرهاسات الأولى للعقد الاجتماعي متدرجين في ذلك عبر العصور مع بيان مفهوم العقد الاجتماعي عندهم ، وهي فكرة مفادها أن أى تجمع بشري لا يقوم إلا بالاتفاق بين الأفراد المكونين له ، وأن هذا الاتفاق يتخذ شكلاً تعاقدياً هو عند بعض المفكرين قد حدث بالفعل ، وعند آخرين هو عقد افتراضى ضمنى .

وقد أثار هذا البحث في ذهني الافتراضات التالية :

(١) هل كان للمسلمين فضل السبق في نظرية العقد الاجتماعي ؟

(٢) ما مفهوم أهل العقد والحل في الإسلام ؟

(٣) ما الفرق بين المسلمين والغربيين في تناول موضوع العقد الاجتماعي؟  
تنقسم الرسالة إلى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة ( مقارنة بين النموذجين الإسلامي والغربي حول العقد الاجتماعي ) .

مدخل تمهيدي إلى مفهوم العقد الاجتماعي ودلالاته اللغوية والاصطلاحية في  
الفكرين العربي الإسلامي والغربي الأوروبي .

أتناول في هذا المدخل العقد الاجتماعي في اللغة والاصطلاح وماهيته وموضوعه ،  
ولكننا لم نقف طويلاً عند تحليل جوانب المفاهيم اللغوية والاصطلاحية ؛ لأنه في حالة دراسة  
مصطلح في مصطلحات قد يكفي الباحثة أن تقوم بتحديد جذر المصطلح اللغوي والإمام  
بمعانيه اللغوية ، ثم الانطلاق نحو استخدامات أهل الاصطلاح له جوانبه المختلفة لبيانها ،  
والخروج بتصور بعد ذلك للمصطلح وما يعنيه وما يدل عليه إلى أن يصل الباحث إلى تعريف  
جامع مانع له إن كان في المقدور ذلك .

ونضع هنا تعريفاً واحداً لا لحصر ( عند علماء التفسير ) عبارة عن خلافة شخص  
من الأشخاص للرسول ﷺ في إقامة القوانين الشرعية وحفظ حوزة الملة على وجه كافة  
الملك " .

وفي الاصطلاح " هو اتفاق افتراضي بين أفراد المجتمع يوجب على كل منهم ، وهو  
في الحالة الطبيعية أن يعهد في شخصه وفي كل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة التي  
تتنظم بها حياة الكل " .

قال روسو : "إن الإنسان من خلال العقد الاجتماعي يربح حريته المدنية ، وإن خسر  
بعضاً من حريته الطبيعية" . وقد أوردنا تعريفاً للعقد الاجتماعي في الفلسفة لأهمية الفلسفة،  
والتي ترجع إلى كونها وسيلة الفكر النقدي الذي يسعى أساساً إلى تحقيق التكامل بين مختلف  
جوانب الخبرة الإنسانية ، واكتشاف إمكانيات واحتمالات الانسجام والتوازن وعوامل ومظاهر  
الصراع والانشقاق . وهذا كله يجعل للفلسفة دوراً حيويّاً في الحياة السياسية ؛ فالفلسفة تقع  
عليها مهمة توضيح الأهداف أو الغايات التي تريد تحقيقها عن طريق السياسة ، وتحدد لنا  
نوع وطبيعة السلوك الذي ينبغي أن يكون .

الباب الأول بعنوان : العقد الاجتماعي عند المسلمين

وينقسم إلى أربعة فصول :

الفصل الأول: العقد الاجتماعي والديني بعد موت الرسول ﷺ .

نغرض فيه سيرة الخلفاء الراشدين عرضاً سياسياً بما يخدم أهداف الرسالة، وليس

على نمط ما يسرد في علم التاريخ.

ويهمنا في هذا الفصل بيان نزاهة السياسة الإسلامية فيها وتخليصها من الشوائب التي يريد خصوم الإسلام أن يشوهوها بها وإلقاء على فكرة العقد الاجتماعي في هذا الوقت .

ونعرض في هذا الفصل لمفهوم الشورى بمعناها الفقهي لأهميتها خصوصاً في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ، لأنهم امتداد لسياسته ( عليه السلام ) .

### الفصل الثاني : مفهوم أهل الحل والعقد وأثره في النظام السياسي الإسلامي .

نتاولنا في هذا الفصل مفهوم أهل الحل والعقد وأسمائهم ودورهم وبعض آراء الفرق ، ورأى جمهور العلماء من الفقهاء السنة والشيعية في الشروط الواجب وغير الواجب توافرها في الخليفة ، إضافة إلى رأي الأئمة الأربعة خصوصاً في مسألة النسب وأسباب عزل الخليفة أو الحاكم .

### الفصل الثالث : العقد الاجتماعي في الدولتين ( الأموية والعباسية ) .

تعرضنا في هذا الفصل إلى ما يسمى بالملك العضود والذي انقلب فيه الحكم في الإسلام من الشورى إلى نظام الوراثة ، ونقصد به ما حدث في الدولتين الكبيرتين الدولة الأموية والعباسية . وذكرنا نماذج من الحكم لكل منها ، وكيفية تولية الحكم في كلتا الدولتين . والغرض من ذلك بيان أن طريقة الحكم في الإسلام، لم يسر على وتيرة واحدة ، وإنما اختلف من عصر إلى آخر .

### الفصل الرابع : العقد الاجتماعي عند مفكري الإسلام .

(١) يتعلق بالفلاسفة المسلمين ومنهم الفارابي الذي يعرف بأبي الفلسفة السياسية الإسلامية؛ لأنه أول فيلسوف إسلامي توسع في تناول هذا الموضوع في كتابه " السياسة المدنية"، وفي كتابه الثاني " آراء أهل المدينة الفاضلة " حيث تناول مكانة الإنسان في المجتمع، وهو يهتم بالصفات الواجب توافرها في هذا الحاكم الأعلى ، متناولين في ذلك مجمل آرائه في الحكم

(٢) ثم نتناول ابن أبي الربيع : من خلال كتابه " سلوك المالك في تدبير الممالك " ، الذي يبحث فيه عن مكانة الإنسان والفرق بينه وبين الحيوان، وكيفية نشأة الدولة وما بعد التأسيس وشروط إقامتها وأركان الحكم فيها " الملك - الرعية - العدل - التدبير " ، فضلاً عن أنواع السياسات التي تخص الملك وصفات الحاكم وواجبات الرعية تجاه الحاكم وواجبات وصفات رجال الدولة .

٣) الماوردي : عرفنا بشخصيته ثم تطرقنا إلى آرائه حول أهمية وجود الحاكم وطريقة اختياره والتوقيت الذي يتولى فيه المنصب ، وواجبات الأمة وتعرضنا فيه للمعلومات التي ينبغي توافرها في الإمام وطرق عزله ، وإلى أنواع الوزارة والفرق بينهما ، وشروط كل من يتولاها .

٤) ابن خلدون : عرفنا بشخصه ثم تطرقنا إلى كلامه عن مراحل الدولة ، وواجبات الحاكم ، وقواعد الملك ، وخصوصاً نظرية العصبية والغاية منها ، كذلك تطرقنا إلى معنى البيعة بالخلافة، وشروط منصب الإمامة ، وأخيراً قواعد الملك في الخطط الدينية الخلافة معتمدين في ذلك على كتابه "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" والذي يتناول فيه الدولة ، وأن الاجتماع البشري ضروري لحياة الإنسان ، ونظراً لأن به نزعة طبيعية إلى العدوان ، احتاج هذا التجمع إلى حاكم قوى يقوم بتنظيم المجتمع الذي يطلق عليه اسم الدولة .

#### الباب الثاني : العقد الاجتماعي عند الغربيين .

وينقسم إلى ثلاثة فصول :

##### الفصل الأول : الإرهاصات الأولى للعقد الاجتماعي عند الغربيين .

نتناول فيه الإرهاصات الأولى للعقد الاجتماعي عبر العصور كمدخل لمفهوم العقد الاجتماعي عند فلاسفة الغرب ، والغرض من ذلك بيان أن الحكم تطور قبل ظهور المذاهب الفلسفية حيث انتقل الناس من تأليه الملوك إلى الإيمان بولايتهم إلى مرحلة الفصل بين السلطان الإلهي والسلطان الإنساني .

##### الفصل الثاني : العقد الاجتماعي عند كل من هوبز ولوك وروسو .

نتناولنا في هذا الفصل ثلاث شخصيات يمثلون نظرية العقد الاجتماعي ، محاولين إبراز الأسباب التي جعلت كلاً منهم يقول بنظرية العقد الاجتماعي وأهمية العقد الاجتماعي في أنها فتحت البحث في نواح هامة في المجتمع ، منها الظواهر السياسية وسيادة الدولة .

##### الفصل الثالث : نظرية العقد الاجتماعي وأثرها في الفكر الغربي .

وفي هذا الفصل نتناول الشخصيات المتأثرة بنظرية العقد الاجتماعي ، وبيان فكرة العقد الاجتماعي ، رغم تلاشيها في الفكر الغربي في القرن التاسع عشر ، إلا أن افتراضاتها ظلت ذات قيمة كأساس وركيزة لليبرالية الغربية والمذهب الفردي ؛ وكذلك ضمان حماية حقوق الأفراد حتى لا تطغى أي من مؤسسات الحكم على الأخريات ، ولذلك تحدثنا عن مونتيسكيو ، كانط ، آدموند بيرك ، وتوماس بين .

## الباب الثالث : حقوق الإنسان وعلاقتها بالعقد الاجتماعي في الفكرين الإسلامي والغربي .

وينقسم إلى ثلاثة فصول :

### الفصل الأول : حقوق الإنسان وعلاقتها بالعقد الاجتماعي .

نبين فيه أن موضوع حقوق الإنسان ليس وليد العصر الحاضر ، وإنما هو قديم قدم الإنسانية نفسها ، فهو ارتبط بالمجتمعات البشرية منذ بدء الخليقة وتأثر سلباً وإيجاباً بالظروف الزمانية والمكانية لتلك المجتمعات ، كما ارتبط بالشرائع السماوية ، وآخرها الشرع الإسلامي الذي جاء لتعيين الحقوق وإفرض قدسيته .

### الفصل الثاني : حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي .

وفيه نتناول أن الإسلام هو أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق ، وهذه المبادئ التي يعتقد البعض أنها صدرت إلينا من الخارج وعلى أنها كشف غربي ، في حين العكس .

### الفصل الثالث : حقوق الإنسان في الفكر الغربي .

وفيه نتناول تعذر قيام حقوق وحريات في فترة العصور الوسطى ، ثم التطرق إلى حقوق الإنسان في العصر الحديث والذي ترتب عليه ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج التاريخي المقارن .

**الخاتمة :** وهي مقارنة بين النموذجين الإسلامي والغربي حول العقد الاجتماعي ، واستعراض أهم

### نتائج الرسالة .

ولا يفوتني في هذا المقام وأنا أختتم هذه الرسالة أن أخص الدكتور علي عبد المعطي محمد رحمه الله أستاذ الفلسفة بجامعة الإسكندرية بالعرفان والامتنان لاختياره لي موضوع الرسالة ، وقبول تولي الإشراف ، وشجعتني نصائحه على الصعود في هذا الميدان المملوء بالمزالق والمخاطر وكثير من الآراء وطلب مني أن استفيد من المسموع والمنقول في الكتب مع اعترافي بكثرة البضاعة وقلة مهارتي في الصناعة وكنت والله لفي صراع من ضيق الوقت وتوزع خاطر والكون على جناح السفر .

" ولو اطلعت على الغيب لاخترتم الواقع " فابتليت بوفاته ، وكانت كالصاعقة على رأسي وليزيد سد على بقية السدود التي أحاول أن أجتازها ، إلا أنني أشكر الله بقدر ما يأخذ يزيد في العطاء فأكرمني الله بالأستاذ الدكتور/ عباس محمد حسن سليمان ليمد لي العون بفضل العناية الإلهية ليصبح المستحيل ممكناً ، وإنى والله لأشكره جزيل الشكر فقد تكبد

المشاق من أول الرسالة من جديد قراءة ومنهجاً ، فهو والله يصحح الخطأ ويجبر النص ، ويضع تساؤلاته حتى أجد الإجابة عليها، هذا فضلاً ما تتطلبه الرسالة من إضافة فصول أخرى رآها الدكتور ضرورية حتى تكتمل الرسالة ، وهو في هذا الميدان له صيته الذي لا ينكره عليه أحد، نسأل الله أن نصل على يده إلى شاطئ الأمان ويزيد ذلك في ميزان حسناته .  
اللهم أمنحني أجر الاجتهاد واجعل خيرا أعمالنا خواتيمها وخير أيامنا  
يوم لقاءك وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.